كارثة فبراير

الانهيار الثاني لسد مأرب

قامت قيادات سياسية في 11 فبراير 2011م بإجهاض أعظم مشروع حضاري في تاريخ اليمن المعاصر، حيث قامت بتنفيذ أقذر مؤامرة على الشعب اليمني وعلى منجزاته ومكاسب ثورة الـ26 من سبتمبر 1962م والـ14 من أكتوبر 1963م ومكاسب يمن الـ22 من مايو 1990م بإعلان انقلابها على النظام ورفضها الاحتكام لإرادة الشعب من خلال تجسيد وتعزيز النهج الديمقراطي ومبدأ التداول السلمي للسلطة.

سيظل التاريخ والاجيال شاهداً أن قيادة حزب الاخوان المسلمين «حزب الاصلاح» والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الناصري، وحزب الحق، والحوثيين، خططوا ونفذوا كارثة 2011م ورفضوا كل الدعوات والتنازلات التي قدمها علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية الأسبق- من أجل تجنيب اليمن العنف والفوضى والحفاظ على مكتسبات ومقدرات الشعب اليمني.

وليكن واضحاً للجميع أن عملية التغيير الديمقراطي كانت تجري في البلاد من خلال الانتخابات التنافسية الديمقراطية سواءً الى رئاسة الجمهورية كل سبع سنوات، أو الى مجلس النواب كل أربع سنوات، وكذلك انتخاب المحافظين والمجالس المحلية في المحافظات وعلى مستوى المديريات، وكانت هذه التحولات الوطنية والمكاسب السياسية والديمقراطية مثار اعجاب العالم، وبدلاً من ان تسهم المكونات السياسية والمنظمات المدنية في تطوير وتعزيز وترسيخ هذا النهج الحضاري، نجدها ذهبت في 11 فبراير للانقلاب على كل شيء وإعادة اليمن الى الفوضى وقانون الغاب.. بدعوى ما أسمته بالشرعية الثورية، أو شرعية الشارع والتي تمثل أفظع كارثة تتعرض لها اليمن في تاريخها بعد كارثة سد مأرب التي تسببت بانهيار الحضارة اليمنية القديمة.

و«الفأر» هادي !!

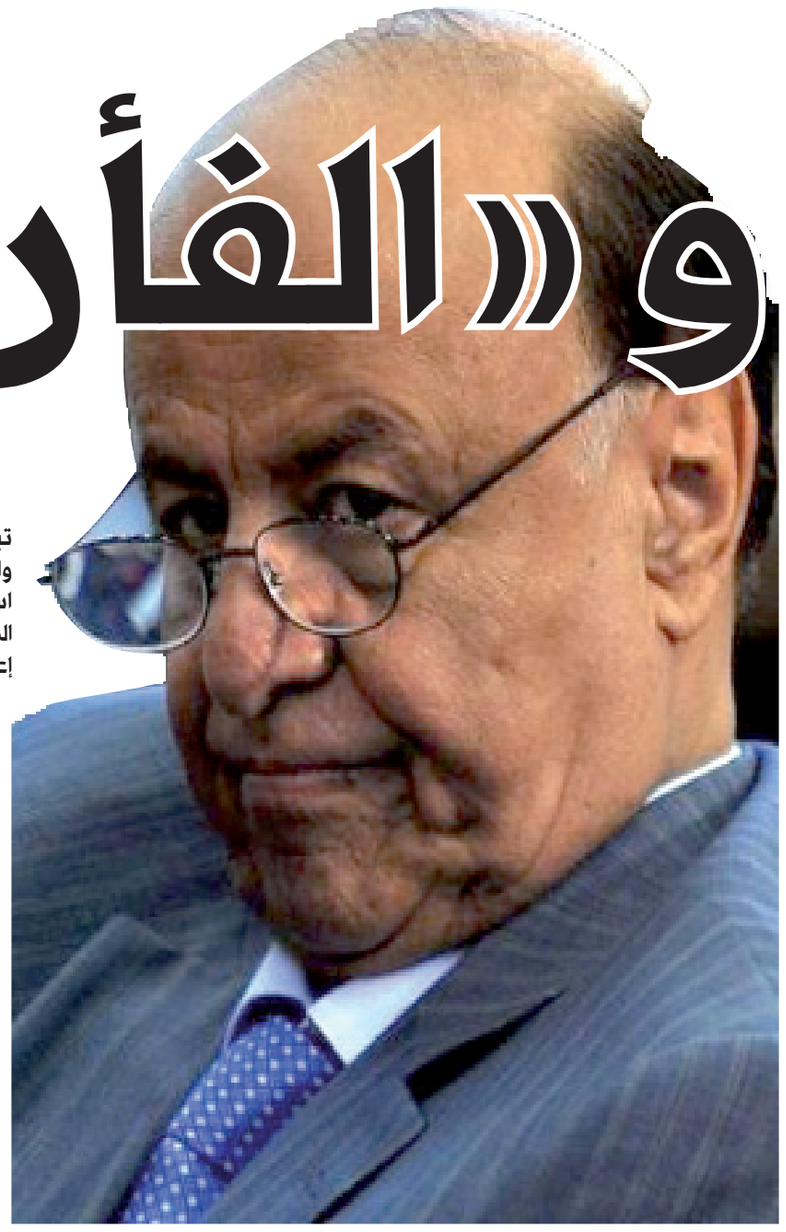

اصطفاف الشعب اليمني الى جانب الشرعية الدستورية عام 2011م بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية- كاد أن يطفئ نيران فتنة الربيع العبري التي أشعلها الاخوان والبروليتاريون ومن لف لفهم، وخصوصاً عقب إقدامهم على تنفيذ الجريمة الإرهابية في مسجد دار الرئاسة في 3 يونيو 2011م والتي استهدفت يومها رئيس الجمهورية، وكبار قيادات الدولة والمؤتمر الشعبي العام، والتي أثارت غضب الشعب اليمني والعالم، ما جعل مؤامرة الربيع العبري في اليمن في حالة احتضار، فجاءت المبادرة الخليجية وحرص المؤتمر على إيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية.. كما أن عدم مطالبة قيادة المؤتمر بمحاسبة مرتكبي تلك الجريمة الإرهابية وتقديمهم للعدالة لينالوا عقابهم الرادع، يعطي فرصة جديدة للمتآمرين ليواصلوا مخططهم الدامي مستغلين قوة وامكانات الدولة لتحقيق غاياتهم الشريرة.

الخائن عبدربه منصور هادي مثَّل المتآمر رقم صفر في هذه المؤامرة الكارثية، حيث ظل يديرها مع قيادات الاخوان والاشتراكي بشكل سري مقدماً نفسه كطرف مصلح وشوكة ميزان، واقتنع الكثير بهذه الأكذوبة وعمل على حماية ودعم منفذي جريمة مسجد الرئاسة ليزدادوا قوة في الساحات كقوة يستخدمها لتنفيذ مخطط اسقاط النظام في اليمن بشكل عام.

وبرغم أن «هادي» يعد الرجل الثاني في رأس النظام الذي يطالب ربيع الاخوان بإسقاطه، إلاّ أن قيادات أحزاب الفوضى ظلت تنسق مع هادي طوال فترة تلقّي الرئيس صالح العلاج في السعودية، فوضعوا الخطوة الثانية من فصل المؤامرة مع الفار هادي باعتباره كان يقوم بمهام رئيس الجمهورية، اضافة الى كونه يتحمل مسئولية اتخاذ القرار داخل المؤتمر الشعبي العام، وخلال الفترة من يونيو 2011م وحتى فبراير 2012م تم فعلاً الانقلاب على النظام في اليمن بشكل كامل، وظل الفار هادي يقود المؤامرة بطريقة أكثر وحشية مستغلاً منصبه والاوضاع المتدهورة لتنفيذ أجندته الشريرة.

فشكلت حكومة الوفاق الوطني برئاسة محمد سالم باسندوة وحرص هادي على أن يختار الوزراء الذين يمثلون المؤتمر في هذه الحكومة بعد أن تمسك بحق تعيين وزير الدفاع وعدد من الوزراء شخصياً.. ومارس أساليب الخداع والمراوغة حتى تحقق له ما يريد..

ومنذ أن أُنتخب الخائن هادي رئيساً للجمهورية في انتخابات صورية في فبراير 2012م ولمدة عامين وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وجسد موحد اليمن أول عملية تبادل سلمي لانتقال السلطة في تاريخ اليمن والمنطقة، شرع الخائن هادي في تنفيذ مؤامرة اسقاط النظام، حيث تعمد الذهاب الى تدمير المؤسستين الوطنيتين الجيش والأمن تحت مسمى إعادة الهيكلة وانتقل الى توقيف عجلة التنمية..

ونهب كل الموازنات في الوزارة والمؤسسات والصناديق عبر نجله جلال وصولاً الى تعطيل العمل بالدستور والقوانين ومنح نفسه سلطات مطلقة في اتخاذ القرارات بما في ذلك تجاوز فترته كرئيس للجمهورية وفقاً للمبادرة الخليجية، وتم التمديد له لمدة عام ليواصل اسقاط النظام الى جانب القاعدة واخونة الدولة.

وبعد أن وصل الى طريق مسدود بدأ بمحاولة إسقاط النظام عبر مؤتمر الحوار الوطني وفرض مشروع دستور صاغه حسب مخططه وتمزيق اليمن الى ستة أقاليم، وعندما وجد أن جماهير الشعب وكل القوى الوطنية ترفض مثل هذا المخطط ذهب الى الاستعانة بأنصار الله للتخلص من المؤتمر بإدخالهم الى العاصمة صنعاء.. ولكن باءت محاولاته هذه المرة بالفشل.. فذهب الى الاستعانة بالعدوان لقتل الشعب وتدمير البلاد وإعادة احياء الهويات المناطقية والطائفية والشطرية المقيتة.

تمجيد سفك الدماء باسم «السلمية!

نفذ قادة مؤامرة 11 فبراير مخططهم تحت شعارات براقة دغدغت مشاعر الشباب واستطاعوا عبر الماكنة الاعلامية للاخوان المسلمين في العالم وتحديداً في دول الخليج وكذلك، استغلال منابر المساجد التي يسيطرون عليها، اضافة الى توظيف المنظمات المدنية التي احتووها وغيرها من القنوات لاعطاء مؤامراتهم الانقلابية طابع القداسة، واتخذوا من قطع الشوارع والاعتصام في الساحات وقطع الطرق والسكن داخل خيام في الشوارع بداية لمخططهم الدموي حيث اتخذوا من تلك الساحات منطلقاً لسفك دماء كل من يقف ضدهم وكذلك لدفع الشباب السذج الذين تم التغرير بهم لاستباحة دماء الأبرياء من المواطنين من سكان الاحياء التي انتكبت بهذه الفوضى وماتزال آلاف الاسر تعاني الى اليوم ومعها الشعب اليمني كافة من كارثية تلك المؤامرة.

زعموا أنها «ثورة سلمية»، زعموا أنهم «أصحاب الصدور العارية»، زعموا أنهم «يحاربون الفساد»، وزعموا.. وزعموا.. لكن في الحقيقة كانت هناك ذئاب متعطشة للدماء.. وتتأبط بالشباب السذج شراً، ومن يومها أصبح القتلة والمجرمون وقطاع الطرق ودعاة الفتنة والمطالبون بالتمرد والخروج على ولي الأمر، ثواراً وأبطالاً وصفوة الشعب ومناضلين.. أهدرت دماء أبناء الشعب بدون حق.. انتقلوا من استباحة الشوارع الى استباحة المنازل والوزارات والمقرات العامة..

اعتقدوا أنه عبر سفك الدماء سيصلون الى السلطة وسيستولون على الحكم بدون الاحتكام للنهج الديمقراطي.. ارتكبوا مذبحة 18 مارس في شارع الدائري بالعاصمة صنعاء لإجهاض كل المحاولات الرامية لإنهاء هذه الأزمة عبر الحوار، واتهموا يومها النظام، مثلما يشاركون اليوم في قتل الشعب اليمن مع دول تحالف العدوان ويتهمون المؤتمر وأنصار الله.

ومنذ مارس 2011م انزلقت اليمن الى مسلسل سفك الدماء بشكل همجي واسقطوا الشريعة والقوانين والدماء والحقوق بفتاوى دينية، وأقدموا على تصفية الشباب ممن انضموا معهم الى الساحات طمعاً في السلطة.. مثلما هو حالهم اليوم وعلى مدى عامين يستبيحون دماء الآلاف من أبناء الشعب ويدمرون كل شيء في اليمن، وكل ذلك طمعاً في الحكم والسلطة.